M/ ATCF

Confidentiel

ملاحظات بخصوص مقر الوكالة :

- الضيق المتزايد للمقر واضح نتيجة إتساع نشاطات الوكالة (ملتيميديا وانترنات) وتجميع كافة مصالح الوكالة في نفس المقر (مصالح الإشهار كانت في السابق في مقر مستقل).

- قيمة الكراء السنوي 159 الف دينار (ملكية الديوان الوطني للزيت).

- أظهرت التجربة أهمية الحرص على أن يكون المقر موحدا و مستقلا.

①

اعتقد ان تحويل الإشراف المباشر والعملي على الوكالة من رئاسة الجمهورية (الى وزارة حقوق الانسان والاتصال والعلاقات مع مجلس النواب) قد تنجر عنه إشكالات مختلفة من شأنها أن تنعكس سلبا على نجاعة عمل الوكالة وأنشطتها.

فمثل هذا التحوير في طريقة الإشراف سوف يترتب عنه:

- المس بالعلاقة التقليدية المباشرة مع رئاسة الجمهورية وهي علاقة درجت عليها الوكالة منذ تأسيسها ولحد الآن. وفي هذا الإطار تتلقى الوكالة التعليمات سواء تعلق الأمر بالاشهار الوطني (الحصص وغيرها من التدخلات) والأجنبي وبمختلف العمليات المرتبطة بالاعلام الخارجي والإنترنات.

(2)

- فقدان المرونة اللازمة لتعهد المشاريع الإتصالية ذات الطابع السري والحساس، من ذلك أنشطة النشر والانترنت الرامية لمواجهة الدعاية المتأتية من الاطراف المناوئة (مثلا:.....)

- الحرج الذي قد يُسببه عند بعض المحاورين الأجانب تحوّل الوكالة من مؤسسة مستقلة إلى هيكل وزاري محض، وخاصة إلى هيكل تابع "لوزارة إعلام".

- إضعاف قدرة الوكالة على تنفيذ القرارات والتعليمات والمشاريع التي تتطلب تعاون اطراف رسمية وغير رسمية وطنية، وذلك إعتبارا لأن مكانة الوكالة إرتبطت لدى الاكثر بمعرفة كل الأطراف أن أنشطتها تتم تحت إشراف رئاسة الجمهورية.

(3)

- اعاقة التحرك الناجح والفعال للوكالة اذا ما تم إعتماد طرق إدارية تقليدية لتنفيذ المشاريع الإنتاجية في الخارج.

اذ سيكون الإختيار بين اخضاع كل المشاريع للمراقبة الادارية لهياكل الاشراف الوزارية (مما يفقد المشاريع طابعها السري أو الاستثنائي) او عدم الدخول مستقبلا في اي مشاريع من ذلك النوع (مما يفقد الوكالة القيمة المضافة لانشطتها).

Propositions opérationnelles

1) - إحالة إدارة التعاون الإعلامي الحكومي إلى إشراف وزارة حقوق الإنسان والاتصال باعتبارها مؤهلة للتخاطب مع الوزارات الأجنبية المكلفة بالإعلام (مع إعلام وكالة الإتصال الخارجي من قبل الوزارة بتطور التعاون الرسمي مع أية دولة من الدول).

2) - دعم التعاون والتنسيق مع الوزارة فيما يخص المسائل التي تهم صورة المغرب إضافة للتنسيق القائم في إطار لجنة التحرك الخارجي.